

■ تقارير علمية ■

صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية القاهرة ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧

عرض: حنان رجائي*

على الرغم من مرور ما يزيد على ثلاثة عقود على توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، إلا أن هذه الاتفاقية مازالت حبراً على ورق ولم تر النور، ولم تتخطى حدود نوايا الزعماء العرب مثلها مثل العديد من الاتفاقيات التي أبرمت لدعم التعاون بين مختلف الأقطار العربية.

حول هذا الموضوع عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع مؤتمراً السنوي في الفترة من ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧، حيث كان موضوع هذا العام "صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية".

ويشير تتبع أعمال المؤتمر أن محاوره الرئيسية قد تركزت في :

- التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها على الاختيار بين صور التعاون الاقتصادي المطروحة على المنطقة العربية.

- صور التعاون الاقتصادي المطروح، التعاون العربي، التعاون الشرق أوسطي - التعاون الأوروبي العربي.

- صور التعاون المطروحة وتأثيرها على حركة التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، حركة

* أ. حنان رجائي عبد اللطيف: باحث بمركز التخطيط الزراعي - بمعهد التخطيط القومي.

عنصر العمل، نقل وتطوير التكنولوجيا.

- الواقع العربى والشرق اوسطى وإمكانيات وصور التعاون المطروحة.

- الفكر الاقتصادى وصور التعاون المطروحة.

ويتضمن العرض التالى أهم الأوراق البحثية المقدمة لهذا المؤتمر عبر جلساته التى استمرت ثلاثة أيام ومن خلال ثمانية أبحاث وندوة عن السوق العربية المشتركة.

فى الجلسة الأولى تحدث الدكتور على لطفى رئيس وزراء مصر الأسبق من خلال ورقة جاءت بعنوان "اقتصاد الوطن العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين" تساءلت الورقة فى البداية "ماذا نحن فاعلون فى ظل المتغيرات والتطورات التى يشهدها العالم من حولنا من ثورة تكنولوجية فى المعلومات والاتصالات والالكترونيات وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وقيام المنظمة العالمية للتجارة ، وتحول الأنظمة الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق... وغيرها .. وأشارت الورقة إلى الإمكانيات الهائلة التى يتمتع بها الوطن العربى من الثروات الطبيعية والثروات الزراعية، وتوافر رأس المال فى الدول العربية الخليجية ، وتوافر مقومات السياحة بشكل يفوق ما هو متاح فى أى منطقة أخرى من العالم.. ومع كل هذه الإمكانيات والمقومات فالمحاولات متواضعة جداً لقيام تجمع اقتصادى عربى .

ثم انتقلت الورقة لتتحدث عن المحاولات التى لم ترى النور بغرض إقامة تجمع اقتصادى عربى تحت مظلة جامعة الدول العربية والتى تمت فى ظل الميثاق والمعاهدات والاتفاقيات التى أبرمت بدءاً من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ابريل ١٩٥٠ وحتى الآن بإنشاء العديد من صناديق التمويل العربية حيث نوهت الورقة إلى محدودية النتائج التى تمخضت عنها وإلى القضاء عليها تماماً إبان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والذى أدى إلى تراجع التعاون الاقتصادى العربى عشرات السنين للوراء مما أدى إلى فشل محاولات التعاون الاقتصادى ودللت الورقة على ذلك بحقائق مهمة منها ضعف التجارة العربية البينية حيث لا تتعدى ٨٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية بينما التجارة مع دول الاتحاد الأوروبى تشكل ٦٧٪ من تجارتها الخارجية ، بالإضافة إلى مايعانيه الوطن العربى من فجوة غذائية خطيرة تبلغ نحو ٢٣ مليار دولار فى السنة ومن المتوقع أن تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وعلى الرغم من وجود استثمارات عربية خارج الوطن

العربى تبلغ ٨٠٠ مليار دولار فقد بلغت مديونية الدول العربية نحو ١٧٠ مليار دولار هذا إلى جانب مديونية العراق غير المعلنة ، ذلك بالإضافة إلى العجز الكبير فى موازين المدفوعات لمعظم الدول العربية وعلى الرغم من توافر كافة مقومات التصنيع فى الوطن العربى فما زالت الصناعات التحويلية ضعيفة جداً ولا تسهم إلا بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وأرجعت الورقة فشل محاولات التعاون الاقتصادى العربى إلى عدة أسباب:

عدم توافر الإرادة السياسية والمصارحة الصادقة بين كافة الأطراف العربية ، وغياب الإرادة الشعبية ، وعدم تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك واعتماد مسيرته على العلاقات السياسية ، وعدم توافر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية ، هذا إلى جانب عدم وجود سياسة قومية شاملة للتصنيع على مستوى الدول العربية ككل ، وعدم الأخذ بمفهوم الأمن القومى العربى الشامل الذى لا يقتصر على مجرد الإجراءات والتدابير الدفاعية والعسكرية ولكن يعتمد أيضاً على التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن العربى والتعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية وحثمية التعاون لمواجهة أزمة المياه .

ورغم ما ساقته الدراسة من تشاؤم وخوف وأرقام محبطة تكشف حقيقة الاقتصاد العربى وتعريه من مضمونه الأساسى إلا إنها تتفاعل ويحدوها الأمل فى ضرورة قيام السوق العربية المشتركة أو على الأقل منطقة التجارة العربية الحرة قبل أن يتم التطبيق الكامل لاتفاقية الجات وإلا فقدت الدول العربية المعاملة التفضيلية بينها وفى سبيل ذلك طالبت الورقة بأهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية AFTA خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات وليس عشر سنوات ومن ثم تكون الخطوة الثانية هى إنشاء السوق العربية المشتركة .

فى الجلسة الثانية قدم الدكتور عصام منتصر دراسة دارت حول "الإقليم الاقتصادى العربى والدور الاقتصادى لدول إعلان دمشق".

عرض من خلالها الإطار التحليلى والتطبيقاتى لنموذج إقليمى عربى لسياسات الإصلاح والتكامل الاقتصادى العربى وقارن هذا النموذج بنماذج إقليمية غربية وآسيوية وخلصت الدراسة من المقارنة بنتيجة مفادها أنه لا يوجد إقليم اقتصادى عربى بالمعنى الصحيح خاصة إذا تم تنحية قواعده التحتية للتجانس الثقافى والحضارى واللغوى والعربى والجغرافى خاصة وإن كانت هذه

العوامل مازالت تمثل أسس قيام هذا الإقليم الاقصادى فى وقت ما فى المستقبل، إلا أن هذا الهدف مازال ابعده ما يكون عن الواقع لأن كافة المحاولات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية الإقليمية لم تتوافر لها فرص النجاح حتى الآن ، ورغم ذلك فقد أكدت الدراسة على ضرورة استخدام الأدوات والأنماط التنموية لأقاليم التكتلات الاقتصادية من اجل تحقيق الأهداف القطرية والإقليمية العربية على المدى الطويل . .

وأشارت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية للدول العربية فى الماضى قد ولدت هياكل اقتصادية معتمدة بدرجة كبيرة على الانفاق العام ودور الحكومة فى الاقتصاد فى حين ولدت أسواقاً ٣٢٤ لمنتجات وعناصر إنتاج تعاني من خلل كبير من حيث كونها مجزأة ولا يوجد بينها ارتباط أو تجانس بين الهياكل السعريه لأسواق المنتجات واسواق عناصر الإنتاج ، وحول دور سوق العمل فى النمو والتكامل الاقتصادي العربى أوضحت الدراسة أن أسواق العمل العربية تعاني من وضع متردى للغاية حيث تعاني من التجزئة ليس فقط على المستوى الإقليمي بل والقطري أيضاً، كما أن توازناتها الكلية تعاني من خلل متزايد وهياكل أجورها لا صلة لها بما يجرى فى أسواق المنتجات أو رأس المال، وينتظر أن تزداد حدة هذه الاتصالات مع تسارع خطوات الإصلاح الاقتصادي حيث أن الحاجة لضغط الأنفاق العام من اجل خفض عجز الموازنة العامة يضع سقفاً على قدرة الحكومة على استيعاب فائض العمالة فى الوظائف العامة ، كما أن الاتجاه نحو ترشيد الهياكل المالية لشركات القطاع العام من اجل القضاء على عجز ميزانياتها وخفض تكلفتها تمهيداً ل٣٢٤ لنقل ملكية بعضها إلى القطاع الخاص يؤدي إلى الاستغناء عن قدر غير قليل من العاملين بها وينطبق نفس الوضع على الشركات التى يتم تخصيصها .

واقترحت الدراسة تصوراً لنموذج إقليمى عربى تنموى قائم على استراتيجية للعمالة تتضمن تحقيق مجموعة من السياسات تهدف لإدارة الطلب الكلى خاصة فى مجال السياسة النقدية وسعر الصرف وتسعى لرفع إنتاجية العمل وخفض تكلفته وزيادة تنافسيته الخارجية بما يسمح بنمو اقتصادى متسارع ذى اتجاه دولى وإقليمى.

وكانت الجلسة الثالثة بعنوان "السوق العربية للأوراق المالية فى مقدمة صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية" وكان المتحدث فيها الخبير الاقتصادي سيد عيسى حيث أشار إلى أن الهدف من قيام سوق عربية للأوراق المالية يأتى فى مقدمة الأهداف العربية القابلة

للتحقيق على ارض الواقع حيث ان هناك العديد من المسوغات التى تعمل على تحقيق التعاون فى هذا المجال ومنها توافر قواعد البنى الأساسية والمتمثلة فى أسواق المال والبورصات والوسطاء وشركات المقاصة والتسوية ، توافر أرضية تشريعية وتنظيمية مشتركة (وجود اتحاد للبورصات يربط بين أسواق الأوراق المالية لدول الكويت ومصر ولبنان) وتزايد الوعى بخدمات المقاصة والتسوية والحفظ ، والتحسن النسبى فى مناخ الاستثمار فى معظم الدول العربية ، واتجاه الاستثمارات العربية إلى التزايد النسبى ، انتشار برامج المخصصة فى البلاد العربية .

ثم انتقل الباحث فأشار إلى مزايا الاستثمار فى الأوراق المالية العربية التى تمثلت فى حرية الدخول والخروج من هذه الأسواق فى وقت نسبى قصير وضمان الحصول على الحقوق المتبادلة للمتعاملين وتنويع المحافظ الكبرى للدول والمؤسسات المالية الضخمة والتأمين ضد المخاطر غير التجارية والتوزيع الأفضل للموارد المستثمرة على افضل المشروعات أداء .

وحول اثر اتفاقية الجات على أسواق المال العربية يرى الباحث أن ضغوط هذه الاتفاقية بخيرها وشرها تعتبر عاملا هاما ومساعدة قد يدفع الدول العربية إلى زيادة التعاون بين اسواق الأوراق المالية بحيث يؤدي ذلك إلى مرحلة من التكامل تؤدي إلى قيام السوق المالية العربية الواحدة التى ستكون ثمرة اتفاقيات للتعاون بين كل من مصر ، الكويت ، لبنان ، مسقط والمغرب حيث ستخلق سوقا عربية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية من خارج الوطن العربى .

وأجرى الباحث تقييما للسوق العربية للأوراق المالية فيما بين بعضها البعض خلص منه الى أن الوزن النسبى للسوق العربية كلها بالنسبة للأسواق العالمية ما زال متواضعا الى حد كبير حتى بالقياس الى بعض الأسواق الفردية فى دول آسيا وأمريكا الجنوبية وطالبت الدراسة بضرورة وجود مساندة قومية من الحكومات العربية ، خاصة وأن العالم يتجه بخطوات سريعة نحو مرحلة ما بعد الجات .

أما الجلسة الرابعة فقدم فيها صالح الحسلاوى الخبير بالبنك المركزى المصرى ورقه بعنوان "تجاه رؤية مستقبلية لدور المؤسسات العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية".

أشارت الورقة من خلال دراستها لأوضاع المؤسسات المالية العربية إلى أن الطفرة التى حدثت فى الإيرادات النفطية العربية خلال عقد السبعينات قد أدت الى حدوث آثار ملموسة على الوضع

المالى والمصرفى فى الدول العربية ، كما لعبت دوراً فعالاً فى ظهور و نمو مؤسسات مالية عربية منها مؤسسات إئتمانية فى شكل صناديق للتنميسة (الصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى والمؤسسه العربية لضمان الاستثمار) بالإضافة إلى صناديق التنمية القطرية ، ومؤسسات مصرفية فى شكل بنوك مشتركه إقليمية ودولية .

ثم انتقلت الورقة متناوله دراسة التحديات الحالية والمستقبلية على المستوى الدولى والعربى حيث ناقشت أوروبا الموحدة على حركة رؤوس الأموال العربية وذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بالجوانب المصرفية فى إقامة السوق الموحدة وعلاقتها بالدول غير الأعضاء بالسوق ، وكذلك تعرضت لمناقشة اتفاقية بازل والخاصة بتحديد نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية بهدف توحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك العاملة فى الدول الموقعة على الاتفاقية حيث نوهت إلى تأثير هذه الاتفاقية على البنوك العربية سواء المحلية منها أو العاملة فى الأسواق العالمية سواء من حيث ارتفاع تكلفة حصولها على الموارد المالية من الأسواق المالية العالمية بالنسبة للبنوك المحلية ، وارتفاع معدلات الترجيح لتلك العاملة فى الأسواق العالمية مع زيادة تقليص توظيفها فى العالم العربى ومن ثم اندماجها فى اقتصاديات الدول الصناعية الغربية وتقليص دورها فى التنمية العربية .

وفى سبيل وضع تصور لمستقبل المؤسسات المالية فى ظل التحديات والأوضاع العالمية نوهت الورقة الى أهمية دراسة المتطلبات اللازمة لدفع مسيرة المؤسسات المالية العربية لكى تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والتي تمثلت فى اشتراك ممثلين للسلطات والمؤسسات المالية والمصرفية فى أى حوار يجرى بالخارج، ودراسة تكوين لجنة من ممثلى المصارف المركزية والعربية الأخرى والسلطات الاقتصادية يكون من مهامها وضع تصور لبعض المعايير التى ينبغى مراعاتها من جانب المصارف العاملة فى المنطقة العربية ، وضرورة العمل العربى المشترك من اجل تحرير حركات انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية.

وتحدث الدكتور حمدى عبد العظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا فى الجلسة الخامسة من خلال ورقة جاءت بعنوان "جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية".

أشارت الورقة فى البداية إلى مفهوم منطقة التجارة الحرة والذى اعتبرته صورة من صور التكتلات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر بهدف إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية على

التجارة فى السلع والخدمات فيما بينها من اجل زيادة حجم التبادل التجارى وتدفق الاستثمارات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ورفع معدلات النمو الاقتصادى.

وترى الورقة أن أهمية المناطق التجارية الحرة ترجع لاستجابتها للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التى تعلى من شأن التنافسية الاقتصادية وصعوبة المنافسة التجارية فى ظل عولمة الاقتصاد الدولى، ومن ثم فإن الدول التى يفوتها قطار التكامل الاقتصادى فى انسب عرباته وهى منطقة التجارة الحرة سوف تصبح أسواقاً هامشية .

واستعرضت الورقة أهم مناطق التجارة الحرة فى العالم والتى تمثلت فى منطقة التجارة الحرة لدول اوروىا (الانتا) ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النفطا) ومنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (أفتا).

ونوهت الورقة إلى أن الفرصة مواتية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية فى زيادة حجم التجارة العربية البينية فى ضوء التغيرات التى شهدتها الاقتصاديات العربية فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة الدولية وزيادة دور القطاع الخاص فى التنمية وزيادة الاعتماد على قوى السوق، تخصيص الموارد وتنوع الاقتصاديات العربية ووجود مجتمعات إقليمية واتفاقيات ثنائية عربية للتجارة الحرة هذا بالإضافة إلى المنهج التدريجى فى التحرير للتجارة البينية والجدير بالذكر أن ما يشجع على ذلك هو وجود اساس قوى تنطلق منه المنطقة وهو وجود اتفاقية تيسير التبادل التجارى العربى عام ١٩٨١ ووجود مؤسسات العمل العربى المشترك ، وجود تجمعات اقتصادية عربية شبه إقليمية ، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية مثل مصر والكويت، مصر وتونس، مصر ولبنان ، مصر وسوريا ، مصر والمغرب ، وأكدت الورقة أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ستساهم بصورة كبيرة فى زيادة حجم التجارة العربية البينية حيث إنها متدنية إذ بلغت الصادرات العربية البينية نحو ١٣ر٥٠٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ أى بنسبة ٧٪ من إجمالى الصادرات العربية وذلك مقابل ١٣ر٦٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ أى بانخفاض نسبته ١١٪ مما يعكس الاتجاه التنازلى فى حجم الصادرات العربية البينية والتى لا تمثل سوى ٣٪ من الصادرات العالمية عام ١٩٩٥ وفى المقابل زادت نسبة الواردات العربية ٤٣٪ عام ١٩٩٥ .

وحذرت الورقة من أن زيادة التدخل الحكومى فى إدارة اقتصاديات الدول العربية وفى عمل

السوق سيكون عائناً أمام نجاح إقامة منطقة تجارة حرة عربية، وطالبت بضرورة التطبيق التدريجي لخطوات إنشاء منطقة التجارة الحرة ابتداء من يناير ١٩٩٨ .

وفى الجلسة السادسة عرض الباحث الاقتصادى معتصم رشيد دراسة بعنوان "منطقة التجارة الحرة العربية - الأسس النظرية - إمكانية التطبيق".

حيث أشارت فيها إلى أن البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعى بموجب القرار رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ والذي أصبح نافذاً فى الدول الأعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بعد شهر من تاريخ قرار المجلس - هو أول وثيقة عربية جماعية تفر بشكل واضح إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

وانتقلت الدراسة فأوضحت أن الشروط الموضوعية لإقامة منطقة تجارة حرة هى .

- وجود نظام اقتصادى يقوم على حرية السوق .
- توفر إنتاج سلعى قابل للتداول .
- بدء منطقة التجارة الحرة العربية من مستوى تبادل مرتفع بين الدول الأعضاء فيها .
- تقارب مستويات التطور الاقتصادى .

على أن تتوفر الإدارة السياسية والتي تعتبر من أهم الشروط فى إقامة منطقة التجارة الحرة الحرة .

ونوهت الدراسة إلى أن غالبية الدول العربية متقاربة فى مستوى تطورها الاقتصادى وأن تفاوت مستوى الدخل الفردى فيما بينها لا يعكس تفاوتاً فى مستوى التطور الاقتصادى الأمر الذى سيكون مساعداً فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، كما أن تقارب مستويات التطور الاقتصادى بين الدول العربية مع انخفاض مستوى التراكم فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فيها يعنى أن عملية التخصيص الإنتاجى فيما بينها عند إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لن تقوم على أساس الفارق التكنولوجى وإنما على أساس وفرة الإنتاج ، مما يعنى أن نظرية الميزة النسبية هى التى ستحكم عملية التخصيص الإنتاجى وإعادة توزيع الموارد داخل المنطقة .

كما ترى الدراسة أنه رغم المعوقات والعوامل المضادة لإقامة هذه المنطقة ولاسيما تأثير المصالح الاقتصادية إلا أن نتائجها ستكون إيجابية إذا ماتم النظر إليها على مستوى الاقتصاد الكلى لكل دولة عربية وعلى المستوى القومى .

أما الجلسة السابعة فقد دارت حول "أثر التوجهات الاقتصادية العالمية على صور التعاون الاقتصادى بين الدول العربية" وتحدثت فيها الباحثة الاقتصادية شريفة كمال رحى حيث أشارت فى البداية إلى أن الدول العربية لم تعرف طريقها إلى تحسين مستويات الدخل إلا مؤخراً وخاصة عامى ٩٦ - ١٩٩٧ ولا سيما الدول التى طبقت برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها الكلية وذلك بسبب تمكّن العديد منها من السيطرة على الضغوط التضخمية وزيادة احتياطاتها من النقد الأجنبى وتراجع أعباء خدمة ديونها بشكل ملحوظ تمثل فى نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى ونسبة خدمته إلى حصيله صادراتها.

ثم استعرضت الدراسة العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية للوصول لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث تمثلت تلك العناصر فى :

- معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية .
- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى والذى يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ من ١/١/١٩٩٨ .
- عدم خضوع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار البرنامج لأى قيود غير جمركية تحت أى مسمى مهماً يكن .
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق .
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، وعلى الدولة المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى للموافقة .

وخلصت الورقة إلى أن الفرص المتاحة لتطبيق البرنامج التنفيذى لاتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والالتزام به فى ضوء المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية

- أفضل مما كان عليه الوضع بالنسبة للاتفاقيات السابقة خاصة فى ظل بروز النظام التجارى الدولى الجديد وقرار اتفاقيات الجات .

ونادت الدراسة بضرورة الاستفادة من الاستثناء الذى توفره اتفاقيات الجات من شرط الدولة الأولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموماً والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص وأوصت الدراسة فى النهاية بأن تكون منطقة التجارة العربية الكبرى هى نقطة الانطلاق نحو اتحاد عربى اقتصادى ثم اتحاد نقدى على غرار الاتحاد الأوروبى وان يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث تبدأ بالتعاون العربى / العربى فى المرحلة الأولى ثم التعاون العربى / الأوروبى فى مرحلة تالية وهكذا حتى نصل إلى التكامل المنشود مع بقية العالم .

وفى الدراسة التى قدمها الدكتور صلاح محمد زين الدين أستاذ الاقتصاد المساعد بحقوق طنطا بعنوان "اثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى" والتى دارت حولها الجلسة الأخيرة تخوفت الدراسة من أن تتحول المشروعات المشتركة إلى أداة لاستمرار حالة تبعية الاقتصادات العربية بدلاً من أن تكون أداة للتكامل التنموى والاعتماد على النفس وأرجعت السبب فى ذلك إلى أن عملية التنمية فى الأقطار العربية قد ورثت هياكل إنتاجية مشوهة وغير متوازنة من العهد الاستعمارى بالإضافة إلى ازدواج الهيكل الاقتصادى بحيث يوجد قطاع اقتصادى تقليدى متخلف واخر حديث غالباً هو قطاع التصدير الذى يرتبط باقتصادات العالم الصناعى ويندمج فى السوق العالمية بأليات التبعية ، مما أدى إلى تكوين تاريخى للتخلف فى الأقطار النامية وتخوم النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

وحذرت الدراسة من احتمال التوجه نحو المراكز الصناعية الغربية لاحداث تكامل وترايط عضوى بين رؤوس اموال عربية ومشروعات اوروبية وامريكية لأنه لم يعد هناك منهج رسمى للتكامل بعد أن تركت العملية للقطاع الخاص .

كا اشارت إلى عملية السلام بين العرب وإسرائيل باعتبارها ستعمل على تهميش مجهودات الوحدة الاقتصادية العربية وتغير من توجهات دول الجوار والدعوة إلى إقامة السوق الشرق اوسطية حيث إن تلك الأمور ستحمل فى طياتها بعض المخاطر لكنها على الجانب الآخر تحمل فرصاً للتكامل الاقتصادى العربى، خاصة وأن مصلحة الاقتصادات العربية ستتحقق بالتعامل مع التكتلات

الإقليمية والعالمية من موقع أكثر تكافؤاً وذلك فى ظل خريطة الموارد الطبيعية والبشرية التى تبرز إمكانات التكامل العربى وقدرته على الوقوف على قدم المساواة مع شركاء السوق العالمية وذلك إذا ما احسن توظيفها والاستفادة من عثرات الماضى.

وأكدت الدراسة أنه على الرغم من جوانب القصور التى تكتنف المشروعات المشتركة إلا أنها عملت على تحريك الموارد الاقتصادية خاصة رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى أقطار عربية وتعاون المال العربى مع الموارد الطبيعية والموارد البشرية فى أقطار عربية أخرى ، وقد أتاحت هذه المشروعات اكتساب الأقطار العربية لخبرات فى مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة .

وافترضت الدراسة خطوتين لإنقاذ المشروعات العربية المشتركة القائمة بالفعل والعمل على دعمها:

الخطوة الأولى : يتم فيها مراجعة شاملة ودقيقة لأداء وانجازات المشروعات المشتركة وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص العربى والاتفاق على توجهات محددة تجاه المتغيرات العالمية مثل الجات والشراكة الأوروبية والأمريكية والمتغيرات الإقليمية مثل السوق الشرق أوسطية .

الخطوة الثانية : يجرى فيها تقوية علاقة المشروعات العربية المشتركة بمؤسسات التكامل وربطها باستراتيجية واضحة لبدية القرن الحادى والعشرين .

ومن خلال الندوة التى أعقبت المؤتمر والتى خصصت لمناقشة "السوق العربية المشتركة مضمونها وأثارها" أكد السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية أن السياسة الحمائية التى تستخدمها الدول لحماية الصناعات الوحيدة للتنمية الاقتصادية لا بد أن تكون حماية مؤقتة ، حيث لا توجد دولة على مستوى العالم استخدمت سياسة الحماية بصورة كاملة ويرى ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة حيث إنها تقيم جداراً جمركياً موحداً قبل العالم الخارجى .

وطالب بضرورة التدرج فى العمل الاقتصادى لإنشاء السوق العربية المشتركة حيث أن الإرادة السياسية متوافرة ولكن البيروقراطية العربية هى العائق الأكبر أمام هذا الهدف .

فى حين أكد الدكتور على سليمان وكيل أول وزارة الاقتصاد فى نهاية الجلسة على ضرورة

تفعيل السوق العربية المشتركة بدلاً من إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية ولن يتم هذا إلا من خلال المشاركة الشعبية وتعبئة الرأي العام ورجال الفكر ونقابات العمال ، إلى جانب ضرورة وضع خطة للتنسيق الصناعي بين الدول العربية ووضع نظام لتوزيع منافع الوحدة الاقتصادية ونظام التعويضات والمزايا والمنافع.

كما أشار إلى أهمية إعمال آليات التكامل الاقتصادي العربي المتمثلة في زيادة التجارة البينية وتدفق الاستثمارات وانتقال العمال وتنسيق السياسات الاقتصادية والعربية .

وعلى عكس ما سبق فيرى الدكتور عصام منتصر أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة هي عملية في منتهى الصعوبة خاصة إذا عرفنا أن التعريف الجمركية تعتبر صفرأ في دولة الإمارات العربية وفي دول مثل مصر وسوريا تصل إلى ٢٠٠٪ كما أن المنطقة الحرة ماهي إلا نقطة مرحلية على مدى عشر سنوات وهي إستراتيجية طويلة المدى للنمو والتنمية.

وعلى العكس ترى الدكتورة هبه حندوسة بأن الإرادة السياسية والإدارة البيروقراطية ليسا هما السبب الأساسي وراء عدم إقامة السوق العربية المشتركة أو المنطقة الحرة ولكن هناك أسباباً اقتصادية واختلافات في الهياكل العربية الاقتصادية حيث لا يوجد لدينا صناعات متقدمة للسوق العالمي وأشارت إلى انه رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على فكرة قيام السوق العربية المشتركة فنسبة التجارة البينية لاتتعدى ٧٪ فيما بين الدول العربية، كما أشارت إلى أن مصر لديها الريادة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الشركات الأجنبية العملاقة لمخلق صناعة السيارات وستكون الأسواق العربية مفتوحة لها ونادت بضرورة تبنى استراتيجية مصرية عربية لمواجهة تيار العولمة الاقتصادية عن طريق زيادة التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتنسيق السياسات مع الدول العربية.